
الفصل الثالث
الأحداث في السودان

١٩٢٥-١٩٣٥

التنظيمات الإدارية

إضراب عام ١٩٣١

الحكومة والسيد

المعاهدة البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦

الأحداث في السودان

١٩٢٥ - ١٩٣٠

التنظيم الإداري للبلاد:

مارست الإدارة البريطانية منذ تأسيس الحكم الثنائي حكماً مباشراً في تلك المناطق من السودان إذ لا يوجد رؤساء قبليون ولم تكن المنطقة هادئة، وفي الأماكن الأخرى كانت الحكومة تعتمد على الرؤساء القبليين في السيطرة على الشؤون المحلية^{٦٥}.

كان القرار بإعطاء الرؤساء القبليين مسؤولية أكبر واحداً من نتائج توصيات لجنة ملنر عام ١٩٢٠ "بالنظر إلى امتداد السودان الواسع والشخصية المختلفة لسكانه، فإن الإدارة في مختلف المناطق يجب أن تترك، قدر الإمكان، في أيدي السلطات الأهلية أينما وجدت، وذلك تحت الإشراف البريطاني"^{٦٥}.

صدرت سلسلة من الأوامر تعترف بالسلطات القضائية للرؤساء القبليين وتجعلها ملائمة للقوانين، كان أولها قانون شيوخ البدو في عام ١٩٢٢^{٦٥}، وقد تبع ذلك قانون محاكم القرى في عام ١٩٢٥، وقانون سلطات الشيوخ في عام ١٩٢٧ وعام ١٩٢٨ وقانون محاكم الرؤساء في عام ١٩٣١ وقانون المحاكم المحلية في عام ١٩٣٢^{٦٥}، وجاء في عديد الأوامر نحن معنيون فقط بالإدارة المحلية إلى الحد الذي قد تقلل فيه السياسة التي تبنتها الحكومة بتعزيز سلطة الزعماء العلمانيين القبليين من سلطة الزعماء الدينيين وتثير معارضتهم، ولذلك فإننا سنخصص هذه السياسة بتوسع أكبر.

إن استعراض الإدارة البريطانية في السودان يشير دوماً إلى أن عام ١٩٢٤ تؤذن بنقطة تحول في العمل الإداري. كانت إحدى عواقب حركة اللواء الأبيض في عام ١٩٢٤ هي التأكيد لبعض المسؤولين البريطانيين في السودان بأنهم يجب أن يعزروا سلطة

الرؤساء القبليين التقليديين أفضل من الاعتماد على المسؤولين السودانيين المتعلمين^{٦٥}، وقد أشار الحاكم العام إلى هذه السياسة في تقريره السنوي لعام ١٩٢٥. كانت هذه السياسة هي الاحتفاظ بالملك الذي يقوم بالإشراف عند مستوى معين لكن "في ترك الإدارة قدر الإمكان في أيدي السلطات المحلية أينما تطلب ذلك وفي استيعاب العرف التقليدي الذي تستلزمه العدالة والحكومة الجيدة، ان ذلك يشمل استخدام الهيئات المحلية تحت الإشراف من أجل الحاجات الإدارية البسيطة في البلاد"^{٦٥}.

وقد ناقش الحاكم العام الأسباب السياسية الكامنة وراء هذه السياسة في عام ١٩٢٧ وحاجج بأن الشيوخ القبليين هم الزعماء التقليديون، وأنه يجب إحياء "الأشكال القديمة من الحكومة القبلية"^{٦٥}، ولذلك فإن السبب الآخر لتشجيع الإدارة المحلية هو أنه حيثما كانت هذه الإدارة مؤثرة فإن احتمال تقدم المهديّة يكون اضعف، وكانت تلك هي حالة مناطق مثل كردفان ودار فور على وجه الخصوص حيث كان وكلاء المهدي يزيدون نشاطاتهم^{٦٥}.

كانت لسياسة تعزيز قوة وسلطة الشيوخ القبليين نتائج واضحة على الزعماء الدينسيين مادامت الحكومة لم تعد بنفس الحاجة إلى استخدامهم كوسطاء، كان موقفها إزاءهم مازال الاحترام والاعتراف بنفوذهم، ولكنها تعتمد الآن بصورة أكبر على الروابط المباشرة مع القبائل. كان السيد علي قادراً على التعامل مع الوضع الجديد، جزئياً بسبب طبيعته وقدرته على المرونة والتكيف مع الأوضاع المتغيرة^{٦٥}. وقد اعتبرت السلطات أن السيد علي ليست له طموحات سياسية وأنه سيكون قانعاً في الاحتفاظ بدوره كزعيم ديني فقط. ومن ناحية أخرى فقد امتعضوا من حقيقة أن السيد علي خلال عام ١٩٢٤ "لاذ بالفرار فقط ولم يفعل شيئاً، أو حتى أنه شجع بشكل واهن المحرضين على الفتنة"^{٦٥}، ومهما يكن من أمر فقد ظل السيد علي يتلقى معاملة تتناسب مع شخصية ذات مركز خاص^{٦٥}.

وقد كان لسياسة الحكومة تجاه الرؤساء القبليين تأثير في غير صالح السيد عبد الرحمن لأنه كان مشتركاً بشكل منسجم مع السودانيين المدنيين المتعلمين في محاولاتهم من أجل تأييد القضية الوطنية، وكان يرى نفسه أنه يؤدي دور الزعيم الوطني^{٦٥}، وكان من المحتم أن تؤثر سياسة الحكومة على نفوذ السيد عبد الرحمن، وبينما لم يكن هناك شيء تخشاه الحكومة من السيد علي، كان تأثير المهديّة خطراً على الاستقرار، وكانت ترى أن وسائل كبح الحركة هي التعليم والإسلام التقليدي والأكثر أهمية سلطة الرؤساء القبليين^{٦٥}. وعلى سبيل المثال، فقد علق حاكم إقليم البحر الأحمر في عام ١٩٢٧ بأن السلطة المحلية العلمانية مفضلة على الزعماء الدينيين الذين قد يكونون وكلاء للمهديّة أو الختمية^{٦٥}.

كان السودانيون المتعلمون أيضاً ينظرون بعدم ارتياح إلى اعتماد الحكومة على الرؤساء القبليين، وكما عبر عن ذلك التقرير الشهري للمخابرات في السودان في عام ١٩٢٦ "ان الانتلجنسيا السودانية لم يفتها التأثير النفسي للحركات القومية الناجحة في البلدان الإسلامية الأخرى في الشرق الأوسط"، وورد في التقرير ان الانتلجنسيا نفسها تؤمن أنه "بسبب تعلمها وتنورها فإنها مؤهلة بشكل أفضل لتمثيل أفكار وحاجات القبائل للحكومة من الزعماء القبليين"، وحاول محرر جريدة الحضارة في مقالات افتتاحية تشجيع السيد علي والسيد عبد الرحمن "زعماء طبيعيين للشعب لإنهاء خلافاتهم والتخلي عن مطامعهم الشخصية والتضافر من أجل تحويل السودانيين إلى أمة"^{٦٥}.

ويمكن أن نضيف أيضاً أن الضباط الإقليميين كانت لهم تحفظاتهم أيضاً على سياسة الحكم المباشر، فقد شعر البعض انها ستقلل من سلطتهم، ومن جهة أخرى فقد رحبوا بتخفيف العبء عن كاهلهم الذي يمكن أن تعنيه هذه السياسة، "لا يمكن لأي ضابط إداري أن يشعر بالأسف تجاه السياسة التي حررتة من المهمات الدائمة في تقرير

وجمع الضرائب، والتحقيق في الجرائم الصغيرة وإصدار العقوبات، والعمل الرتيب في السيطرة على الأسواق وتقدير القطعان، وكل الأدوات المملة للإدارة البيروقراطية"^{٦٥}.

بعد اغتيال سير لي ستاك وانسحاب القوات المصرية من السودان أصبحت العلاقات بين البريطانيين والمصريين حساسة، وتم تجاهل السودانيين المتحمسين في مصر إلى حد كبير^{٦٥}.

كانت إحدى نتائج انسحاب المصريين من السودان هو تأسيس قوة دفاع السودان في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٢٥ لتحل محل القوات المصرية. وكان وجود المهديين في الجيش سبباً في قلق الحكومة لكنهم كانوا أقلية، وعلى سبيل المثال في الأبيض "ربما ٦٠% هم من الطريقة الميرغنية و ٢٠% لا يهتمون إطلاقاً بالمسائل الدينية و ٢٠% هم من المهديين، وهؤلاء الأخيرين، تقريباً جميعهم يمكن أن ندعوهم بالمهديين الجدد والقليل منهم فقط، ربما ٢% من جميع القوة، يؤمنون بالرسالة المهديّة للسيد عبد الرحمن"^{٦٥}.

ومهما يكن من أمر فقد اتخذت خطوات لتجنب تجنيد القبائل المعروفة بميلها للمهديين المتعصبين، وعلى سبيل المثال من بني حلبة وميما وحماة وبعض الرزيقات والمسيريّة وبعض المساليت وأرينقه، وتقليل عدد المهديين بعد تحديد مدة خدمتهم عند انتهائهم. ومن جهة أخرى، ذكر في تقرير حول حامية كابكايّا أنه "ربما واحداً أو اثنان فقط يؤمنون بالسيد عبد الرحمن باعتباره المهدي المنتظر وحتى المهديون الجدد يشكلون أقلية، إذ أن معظم الجنود هم من الميرغنيين"^{٦٥}.

كان السودان أحد الموضوعات التي تمت مناقشتها في لندن بين ثروت باشا، رئيس الوزراء المصري، واوستن شامبرلين في عام ١٩٢٧ لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق، وكان مصطفى النحاس باشا الذي أعقب ثروت مشغولاً في الشؤون الداخلية المصرية إلى الحد الذي لم يهتم معه بالسودان، لكن محمد محمود باشا رئيس الوزراء آنذاك وفي زيارة

لبريطانيا في عام ١٩٢٩ اقنع الحكومة العمالية في ذلك الوقت على الاتفاق مبدئياً على عودة القوات المصرية إلى السودان، فكان البريطانيون مستعدين للنظر في عودة فوج مصري في نفس الوقت الذي تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة^{٦٥}.

عندما عاد النحاس إلى الوزارة حاول التوصل إلى اتفاقية بالشروط التي أثنق عليها مع محمد محمود باشا، على الرغم من أن الشريف يوسف الهندي وآخرين أعربوا عن معارضة فردية فإن السيد علي والسيد عبد الرحمن تعاملوا بعدم اهتمام مع القضية، ومن الواضح أنهم لم يكن لهم موقف حازم تجاه المسألة^{٦٦}.

إضراب الطلبة في عام ١٩٣١ :-

عقب الاضطراب في عام ١٩٢٤ ، اتخذت الحكومة إجراءات لمنع اضطرابات أخرى، ولم يتقدم الطلبة باحتجاج موحد حتى عام ١٩٣١ ، وقد تزامن ذلك مع إجراءات الحكومة لضغط نفقات الخدمة المدنية الذي كان ضرورياً بسبب عواقب الأزمة الاقتصادية في أوروبا للأعوام ١٩٢٩-١٩٣١ التي أثرت على أسعار المنتجات الزراعية وخاصة القطن، بالإضافة إلى ذلك فإن الجفاف وغزو الجراد الذي بدأ في عام ١٩٢٧ خفض محصول القطن الرئيسي ودمر المحاصيل الغذائية في عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٠^{٦٧}.

كان رد فعل الحكومة على الأزمة هو تقليص عدد الموظفين المدنيين وتخفيض رواتب المعيّنين حديثاً من خريجي كلية غوردون من ٨ جنيهات مصرية إلى ٥,٥ جنيهات. لم يتأثر الموظفون السودانيون بشدة من تقليص نفقات الموظفين كالقوميات الأخرى، لكن تخفيض الرواتب أثار الامتناع والاضطراب بين "الطلبة الكبار والأكثر صخباً" الذين اقنعوا جميع الطلبة بالتقدم باحتجاج . اضرب الطلبة عن الدراسة في ٢٤ تشرين الثاني، وباءت جميع محاولات آبائهم والآخرين بمن فيهم السيد عبد الرحمن لإقناعهم بالعودة إلى الدراسة بالفشل، وبعد أسبوع انتهى الفصل الدراسي ، وفي ١٢

كانون الثاني بدأ الفصل الدراسي الجديد دون أية مشاكل وأكمل الطلبة المتقدمون دراستهم. كان الحاكم العام يعتقد أنه قد تم التحريض على الإضراب خارج الكلية بين الموظفين الحكوميين السودانيين الصغار وغير المسؤولين الذين على الرغم من عدم تأثرهم المباشر بالإجراءات الاقتصادية كانوا يرون الأجور الجديدة محاولة للتأثير على المطامح الوطنية للسودانيين. على الرغم من انتهاء الإضراب فإن جون مافي، الحاكم العام، كان يعتقد أن سياسة تخفيض النفقات قد تقود إلى مشكلات في المستقبل ورد على الاحتجاجات التي قدمها السودانيون ذوو النفوذ بزيادة الراتب الابتدائي للخريجين بخمسة مصري شهرياً، ونظراً للعدد القليل الذي تتطلبه الوظائف الحكومية فقد وضعت خطط لتعديل المناهج الدراسية لكي تكون أقل تخصصاً^{٦٥}.

كان إضراب الطلاب هذا أكثر من احتجاج ضد تخفيض النفقات الحكومية، فقد اعتقد الطلاب أنهم يجب أن ينظموا أنفسهم سياسياً لأن الحكومة كانت تحاول التقليل من أهمية الخريجين كطبقة انسجاماً مع سياستها باستخدام الرؤساء القبلين كوكلاء لها، ولذلك فقد اكتسب الإضراب طابعاً سياسياً ووطنياً نشأ عن الإحساس بالظلم وهو إحساس لم يكن له وجود في عام ١٩٢٤^{٦٥}. تشكلت لجنة العشرة في نادي الخريجين في أم درمان للتفاوض مع الحكومة ووافق الطلبة على هذه اللجنة كهيئة تمثيلية لهم أصبحت مركزاً للشعور الوطني^{٦٥}.

تمزقت وحدة اللجنة بعد وقت قصير، فقد شعر بعض الأعضاء بأن قضية الطلبة قد تعرضت للخيانة بوسائل مشبوهة بالتوصل إلى الحكومة، وعلى أية حال لم يكن هذا الانقسام مسألة خلافات سياسية بقدر ما كان نزاعاً شخصياً بين أحمد سيد الفيل ومحمد علي شوقي اللذين كان اتباعهما فيما بعد يلومون بعضهم بعضاً^{٦٥}، وقد عرف الفيليون على أنهم أتباع السيد علي والشوقيون على أنهم أتباع السيد عبد الرحمن، كما أضافت حقيقة مقابلة جون مافي للأعضاء الختميين في اللجنة بصورة فردية

عنصراً سياسياً آخر إلى الخلاف^{٦٥}، كانت الخصومة بين الفيليين والشوقيين لا تزال مستمرة في عام ١٩٣٦ ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت آنذاك لتحقيق المصالحة فإن القاضي الأكبر الذي كان يقوم بدور الوسيط رفض أن يذهب أبعد من ذلك حتى يتم شرح الموقف للسيد علي . ان هذا يدعم الرأي القائل أن الخصومة كانت جانباً من التنافس الحزبي بين السيد عبد الرحمن والسيد علي^{٦٥}، ونتيجة لذلك فقد ابتعد نادي الخريجين عن القضية الأصلية وانقسم على أسس حزبية بين الجزء الشوقي والجزء الفيلي . انتهر السيد عبد الرحمن فرصة الإضراب ليعزز مركزه الشخصي، وبتأييد من الحكومة خاطب الطلبة وترأس وفداً من الآباء لإقناع الطلبة بالعودة إلى دراستهم، وعلى الرغم من فشل محاولته الأولى لإنهاء الإضراب فقد استمر السيد عبد الرحمن في جهوده على الرغم من أن ذلك قد يعني انخفاض شعبيته بين طبقة الخريجين، وفي الواقع فإن نجاحه في النهاية عزز مكانته إلى حد كبير مع بعض الأفندية (المتعلمين) الذين لم يفقد دعمهم إطلاقاً، فقد كسب على وجه الخصوص دعم محمد علي شوقي ومحمد صالح الشنقيطي اللذين كان كلاهما مسؤولاً كبيراً في القسم القانوني، وقد أدى ذلك إلى انغماره بشكل كبير في الحركة الوطنية^{٦٥}.

زعم ميرغني حمزة الذي كان عضواً في لجنة العشرة أن السيد علي دعم الطلبة وأن ذلك أفسد علاقاته مع الحكومة^{٦٥}، وادعى أعضاء بارزون آخرون في الختمية أن السيد علي استخدم نفوذه^{٦٥} على الرغم من أن عضواً آخر منهم هو أحمد سيد حمد جزم أن السيد علي لم يتدخل بأية طريقة لإنهاء الإضراب^{٦٥}، وفي الواقع فإن السيد علي لم يكن في وضع يمكنه من التدخل مباشرة عندما قام الطلاب بإضرابهم لأنه كان في القاهرة في ذلك الوقت وعند عودته في كانون الأول ذهب إلى سنكات^{٦٥}، وعلى أية حال وتبعاً لحسين نجيله و ج.و. قول فإن السيد علي انضم فيما بعد إلى السيد عبد الرحمن في دعوة الطلبة لإنهاء الإضراب والعودة لتدارك إغلاق الكلية الوحيدة في السودان^{٦٥}، اذا

كان ذلك صحيحاً فإن السيد علي قد انضم إلى السيد عبد الرحمن ربما لأنه كان قلقاً للاحترام المتزايد الذي حصل عليه السيد عبد الرحمن بين الانتلجنسيا نتيجة لتدخله لإنهاء الإضراب ولم يكن يريد ترك الميدان مفتوحاً لمنافسه .

أصبح واضحاً بعد إضراب الطلبة أن التنافس بين السيدين امتد إلى داخل نادي الخريجين وساهم في الانشقاق بين الفيليين والشوقيين في انتخابات نادي الخريجين لعامي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ .

ومهما يكن من أمر فإن هيمنة السيد عبد الرحمن المتزايدة على الخريجين دفعت السيد علي لأن ينغمر فيما كان يراه دوماً مسألة علمانية وهي لذلك لا تهمه بصفته زعيماً دينياً .

موقف الحكومة من السيدين :-

في كانون الأول عام ١٩٣٤ وفي اجتماع لحكام الشمال مع السكرتير الإداري تم التوصل إلى اتفاق حول موقف الحكومة من السيد عبد الرحمن، وقد حدد الحاكم العام وضع السيد واعترف بأنه مادام يدفع ضرائبه ويحترم القانون فإنه يجب أن يعامل كمواطن جيد تعود مشاريعه الزراعية بالفائدة على البلاد، وأن منحه وسام الـ (K.B.E) -مكافأ لخدماته في الحرب الأولى- الفخري أعطاه أسبقية محدودة على الرغم من أنه أقل من (K.C.M.G) الذي يعمل منافسه السيد علي. لقد كانت سياسة الحكومة هي جعله رجلاً غنياً له صفة التاجر وتشجيع نشاطاته الدنيوية على أمل أن يمنعه ذلك من توسيع نفوذه كزعيم ديني، وافقت الحكومة على أن هذه السياسة لم تكن بدون مخاطر وأن "السنوات العشرين القادمة قد تكون صعبة" لكن كان يؤمل بمرور الزمن وبعد وفاة السيد عبد الرحمن أن المشكلة ستحل نفسها مادام يبدو من غير المحتمل في ذلك الوقت أن ابنه الصديق سيرث "الجنة الدينية للمهدية". خلقت قوة السيد عبد الرحمن المتزايدة وثروته

التي كانت تقدر آنذاك بأكثر من ٣٠,٠٠٠ جنيه مصري سنوياً، خلقت بشكل لا مفر منه التنافس مع السيد علي^{٦٥}.

كانت الحكومة تأمل بأن السيد عبد الرحمن سيركز على إنتاج القطن وتطوير الأرض، وقد فعل ذلك ولكن دون أي إقلال من القضية المهدية، ويبدو أن السيد علي كان يتمتع من المساعدة التي تقدمها الحكومة إلى السيد عبد الرحمن لمساعدته في تطوير الزراعة "لقد أقمنا السيد علي دوماً" كتب جيمس روبرتسون، بتعزيز قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن بمنحه أرضاً كثيرة جداً للقطن؛ وفي تلك المناسبات كنت أذكر الطريقة التي ساعدت بها محاولاته للحصول على إضافات لأرضه عندما كنت مسؤولاً في النيل الأبيض، لقد كان بالطبع أكثر إقداماً في مشاريعه من السيد الميرغني، وفي الحقيقة فقد ساعده المختصون في الزراعة والمهندسون الحكوميون بالمشورة في تصميم القنوات والانتفاع من الأرض وإقامة المضخات ومحطات الضخ^{٦٥}.

حتى عام ١٩٣٤ كانت العلاقات والاتصالات الشخصية بين السيدين غير موجودة تقريباً، كان السيد عبد الرحمن يسعى إلى توسيع نفوذه على حساب السيد علي، هذا دفع الحكومة التفكير جدداً في حالة وفاة السيد علي سيكون هناك خطر بأن يصبح السيد عبد الرحمن الشخصية الرئيسية وتبعاً لذلك أخذت بنظر الاعتبار الوسائل التي عن طريقها يمكن منح الاعتراف إلى ابن أخيه محمد عثمان^{٦٥}، وفي عام ١٩٣٦ صدرت توصية بمنح محمد عثمان وسام (C.B.E) أو (O.B.E) إشارة إلى مركزه الكبير في عائلة الميرغني^{٦٥}، وعلى أية حال ففي عام ١٩٣٧ قامت الحكومة باختيار محمد عثمان وصديق المهدي ضمن ممثلي السودانيين الذين ذهبوا إلى لندن لمناسبة تتويج جورج السادس^{٦٥}، كانت تلك إحدى الوسائل التي تبنتها الحكومة لتعزيز مصالح قادة المستقبل.

في الأعوام ما بين ١٩٣١ و ١٩٣٧ استمر السيد عبد الرحمن في استغلال نفوذه بين الأفنديه لتعزيز مركزه السياسي على الرغم من انخفاض أهميته الدينية "في المناطق

المتحضرة" ومن جهة أخرى، فإن السيد علي، الذي لا يزال يتمتع بدعم طبقة الموظفين القدماء والتجار قام بمحاولة لتحدي نفوذ السيد عبد الرحمن بين الانتلجنسيا الشابة، فظفر بالسيطرة على المدرسة الأهلية ومشروع القرش لليتامى - وقد أنشئ مشروع القرش لليتامى في سنوات الأزمة الاقتصادية لمساعدة الناس الفقراء واليتامى - ومارس السيد عبد الرحمن، الذي كان يأمل أن يصبح رئيساً للمشروع الأخير، نفوذه في مدرسة الأحفاد ونادى أم درمان^{٦٥}.

ربما يكون المتعلمون قد استخدموا السيد عبد الرحمن لخدمة أغراضهم الخاصة وربما كانوا مستعدين للتضحية به عندما يكون قد حقق غرضهم، وكان الهدف النهائي للسيد هو تحقيق اعتراف على قدم المساواة مع السيد علي الذي مكنت مصاعبه المالية المتزايدة السيد عبد الرحمن من اخذ زمام المبادرة في العمل الخيري، وكان كل منهما أيضاً يحاول أن يتفوق على الآخر في "تباه غير مجد بالثروة"^{٦٥}.

أدت حالة الأوضاع غير المستقرة في مصر، نتيجة للمخاوف حول صحة الملك فؤاد، إلى شائعات في السودان حول الانفصال بين مصر والسودان وتنصيب ملك سوداني، في هذه الظروف أثارت زيارة السيد علي إلى دنقلة في عام ١٩٣٤ اهتماماً كبيراً لأنه قلما يغادر الخرطوم، وقد أصبحت رحلته مناسبة لمظاهرة ضخمة لأتباعه إعراباً عن ولائهم، وقد احتج السيد عبد الرحمن، الذي كان ساخطاً لأن السيد علي كان بمنح مثل هذه المعاملة، لأن مظاهرات الولاء له قوبلت بالشك وعدم الثقة، بينما لم يظهر مثل هذا الشك لمنافسه^{٦٥}.

شجع تأييد الحكومة لزيارة وفد تجاري من مصر، شباط عام ١٩٣٥، للحزيرة أبا، ومقابلة السيد عبد الرحمن، على اختلاق مزاعم مبالغ فيها حول مركزه ونفوذه، وقد انتهاز فرصة وجود الصحفيين المصريين في محاولة لتأمين نشر رأيه حول تمثيله للأمة السودانية وكونه ولي العهد لمملكة أبيه، لم تنشر المقالات لكن السيد عبد الرحمن أضفى

على ما كان بالتحديد تقارباً تجارياً مظهراً الأخوة المصرية-السودانية ولذلك، وكما كانت ترى الحكومة ذلك، نشر آراء مناقضة للمصالح السودانية^{٦٥}، وشعر الحاكم العام مرة أخرى بأنه مضطر لنصيحة السيد عبد الرحمن وجوب الامتناع عن التدخل غير المرغوب فيه في الشؤون العامة الذي قد يستغله أعداؤه ويؤثر على علاقاته مع الحكومة، ورغم ذلك فإن مطامح السيد عبد الرحمن ورغبته في الوصول إلى المساواة مع السيد علي بقيت كبيرة على الرغم من نيته تحقيق أهدافه بطرق دستورية وليس بوسائل العنف، واستخدم السيد في متابعة أهدافه، الصحافة كسلاح دعائي، ومع العلمنة المتزايدة للعقيدة المهدية، فقد كانت هناك معارضة قليلة من الحكومة للمطبوعات المهدية. كان السيد عبد الرحمن شريكاً في صحيفة الحضارة ومنذ عام ١٩٣١ انتهر كل فرصة من أجل نشر آرائه، ومع نهاية عام ١٩٣٤ قرر أن تكون له صحيفة خاصة به^{٦٦}، وفي عام ١٩٣٥ أسس جريدة النيل، أول جريدة يومية عربية، لسان حال للمهدية، وقد رد السيد علي على التحدي بمحاولة إنشاء جريدته الخاصة، لكن جريدة صوت السودان لم تظهر حتى عام ١٩٤٠.

في مقابلة مع شعبة مراقب الأمن العام عند نهاية تموز ١٩٣٦، غضب السيد علي بصفة خاصة لما اعتبره دعماً حكومياً للاحتكار المهدي للأرض في إقليم النيل الأبيض لإجبار الختميين والعناصر الأخرى غير المهدية للدخول في جمعية أرض كبيرة يسيطر عليها السيد عبد الرحمن، وقد حاجج السيد علي أنه إذا كانت تلك سياسة الحكومة فإن مستقبل السودان سيكون في خطر وأنه "سيفضل مغادرة البلاد". وأشار إلى أن الختميين إذا أرادوا ابتاع أرض فيجب أن يقدموا طلباً لأجل ذلك، وأخبر السيد علي بأن الممانعة في تقديم مثل هذا الطلب في حالة رفضه كان قصر نظر، واستجابت مجموعة السبرير في أم درمان، وكتجربة قدمت طلبات لأرض في إقليم النيل الأبيض، ونتيجة لذلك تم تأخير الطلبات للحصول على أذونات السقاية حتى كانون الثاني عام ١٩٢٧،

لكن الأكثر أهمية هو أن الطلبات المقدمة من قبل السيد عبد الرحمن والمهدين لم تؤخذ بنظر الاعتبار حتى يعيد السكرتير الإداري النظر في المضمون السياسي للنشاط المهدي في الخريف^{٦٥}.

أراد السيد علي زيارة كردفان وإقليم النيل الأبيض لكي يثبت للسكان أن المنطقة ليست مهدية وليفتح الإقليم للتنافس من أجل التطور، كان السيد علي دوماً يصر على أن المهدين يشكلون فقط ٣٠ بالمئة في إقليم النيل الأبيض، وقد اختلف السيد علي مع افتراض الحكومة بأن الغرب الأوسط كان مهدياً، وأراد أن يسافر من كوستي إلى الأبيض ليبين أن كردفان الشمالي والكثير من بقية الإقليم حتمي. لم تؤيد الحكومة الجولة المزمعة وأشارت إلى السيد علي أنه إذا سافر عبر النيل الأبيض فإنه لا يستطيع تجنب زيارة جزيرة أبا، ولم يجب السيد علي على ذلك^{٦٥}.

استمر السيد علي في الاحتجاج على محاولات السيد عبد الرحمن لزيادة نفوذه بشراء مساندة الرسميين وغير الرسميين، و تجدد ادعاء المهدين بالملكية في السودان بنشر مقال في المجلة المصرية الرابطة العربية بقلم يحيى محمد عبد القادر الذي عين مؤخراً في هيئة تحرير جريدة النيل، أفلقت هذه المقالة الختميين الذين "طالبوا بدم الكاتب"، كما حذرت الحكومة السيد عبد الرحمن من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على نشر مقالات كهذه^{٦٥}.

مع نهاية عام ١٩٣٦ تغيرت سياسة الحكومة تجاه السيد عبد الرحمن والسيد علي، وفي اجتماع حكام أقاليم الشمال في مكتب السكرتير الإداري في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ نوقش التنافس بين الفئتين الدينتين ومناطق نفوذهما، وامتد التنافس إلى كل لجنة وناد في الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان وتم الاتفاق على الحاجة إلى إيجاد طريقة "لكبح جماح الرجل القادم" to hold back a coming man . وأعرب

نيوبولد، حاكم كردفان، عن رأيه بأن الحكومة يجب أن تعمل الكثير من أجل مساندة السيد علي الذي يبدو "أكثر استنارة في آرائه وأنه موال من الطراز القديم" ويدعمه كثير من الشباب الواعين سياسياً، وهي العوامل التي قللت الحكومة من أهميتها، وبينما لم يشجع السيد علي في مطلع العام على زيارة إقليم النيل الأبيض فقد اقترح الآن أنه يجب تشجيعه للقيام بالزيارة وأكثر من ذلك احتمال تقديم التكريم إلى زعماء الختمية، وإضافة لذلك، توصلت الحكومة إلى وجوب اتخاذ إجراء فوري ضد المهدية التي اعتبرت "قوة هدامة" كامنة في شمال السودان وكذلك "قوة هدامة" نشطة في الغرب، كما اقترحوا تقليص نفوذ السيد عبد الرحمن، خاصة بسبب المخاوف حول صحة السيد علي الذي اذا توفي في المستقبل القريب "فإن السيد عبد الرحمن سيصبح الزعيم الوطني للسودان"، واتخذت خطوات لكبح جماح قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن في الشؤون الدينية، وذلك عن طريق منع رحلات الحج إلى جزيرة أبا، وفي المجال الاقتصادي بإيقاف توسيع مشاريعه الزراعية في إقليم النيل الأبيض كما أصر كندي كوك، حاكم إقليم كسلا، على أن السيد عبد الرحمن "الآن كما في الماضي يجب أن يستبقى بعيداً عن إقليم كسلا". ومن الناحية الأخرى، فإن سياسة الحكومة تجاه السيد علي كانت أكثر دعماً مما كانت عليه في الماضي القريب، وقد أبدى التأيد للطلب الذي تقدم به السيد علي سابقاً لزيارة الأبيض وكرم السيد محمد عثمان، ونظر بشكل إيجابي في الاقتراحات حول منح دعم مالي للسيد علي^{٦٥}.

أوضحت مذكرة حول المهدية وسياسة الحكومة مكتوبة في ٢٢ شباط عام ١٩٣٧ طريقة فهم الحكومة تجاه الزعماء الطائفيين. فالحكومة، في الوقت الذي تستمر فيه في مراقبة النشاطات الهدامة بشكل صريح، ستبقى على سياستها في عدم التدخل في الشؤون الدينية، ولن يمنح أي زعيم ديني، بمن منهم السيد علي، أي حق من الامتيازات الحكومية يقتصر عليه، ورغم ميل الحكومة إلى تفضيل السيد علي، فإن أي شيء يقدم

إليه كان تسديداً لخدماته الشخصية والعامة أكثر مما كان لأسباب سياسية. كانت مطالب السيد عبد الرحمن بالسلطة الزمنية تقاوم، كما كان يقاوم أي تقرب من الحكومة إليه يمكن أن يبدو مشجعاً له في مطالبه تلك. كان جميع القادة الدينيين لا يشجعون على الوصول إلى الحكومة المركزية مباشرة من أجل قضاياهم الشخصية أو اليومية التي كانت توجه من خلال القنوات الاعتيادية^{٦٥}.

في عام ١٩٣٧ زار السيد عبد الرحمن إنكلترا بعد التوقيع على المعاهدة المصرية البريطانية وفي طريق عودته ذهب إلى مصر. وحذر نائب السفير البريطاني السيد عبد الرحمن من السماح بأن يستغل وجوده في مصر بطريقة قد تخرج الحكومة في السودان، وعمل السيد عبد الرحمن بنصيحته ربما ليتجنب أي شيء يمكن أن يسيء إلى تأثير زيارته الأخيرة إلى بريطانيا، وقد بدا أنه قد غير موقفه تجاه مصر وتحدث في المؤتمرات الصحفية التي عقدها بعبارات عامة حول تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان^{٦٥}، وجاءت إشارة إلى هذا التغير في الموقف إزاء مصر في ٧ أيلول ١٩٣٧ عندما نشرت جريدة النيل مقالاً موجهاً إلى المفتي يدعو إلى إلغاء الفتوى الصادرة في كانون الأول عام ١٩٢٤ التي تدعو إلى حذف اسم ملك مصر من الصلوات في الجوامع^{٦٥}.

أذنت زيارة مصر في الفترة ما بين ١١ و ١٨ آب عام ١٩٣٧ بحقبة جديدة من التنافس بين الختمية والمهدين الذي امتد إلى مصر حول رئاسة النادي السوداني في القاهرة-المؤسس في نيسان عام ١٩٣٥ -، ازدادت حدة المشاعر بين الجماعات المتنافسة عندما نصح الختميون بعدم الترحيب بالسيد عبد الرحمن في حلقة عند عودته من إنكلترا^{٦٥}، بينما خرجوا في إعداد كبيرة لاستقبال السيد علي في إقليم بربر وهو في طريقه إلى دنقله^{٦٥}.

ولتفاقم الخصومة بين الطرفين في مصر، أوضحت اللجنة المصرية لتعزيز العلاقات المصرية - السودانية مع وزارة التجارة، انه كان عليها الامتناع عن التدخل في

الخلافات الشخصية والحزبية بين السودانيين في مصر، وانطلاقاً من سياسة عدم التدخل في الشؤون السودانية، فقد حاول محمد الخليفة شريف، مبعوث السيد عبد الرحمن إلى القاهرة، إقناع الأمير عمر طوسون بالانسحاب من الرئاسة الفخرية للنادي السوداني، وقد شاور الأمير السيد علي الذي نصحه بعدم الاستقالة، كما أن الأمير نفسه لم ير سبباً للاستقالة^{٦٥}.

كان السيد عبد الرحمن في موقف دفاع، وقد فقد الهبة التي كان قد كسبها خلال زيارته في الخارج كما تخلى عن خططه بتشكيل لجنة لتحديد وضع السودان بعد معاهدة ١٩٣٦. وبالرغم من ذلك، فقد كان هناك كلام في أم درمان بأن يصبح السيد عبد الرحمن ملكاً أو أميراً على السودان، وهي الفكرة التي أثارت رسوم الكاريكاتير في الصحافة المصرية^{٦٦}، وقد يكون ذلك إشارة إلى أن الصحافة المصرية كانت تحاول كسر الصمت السياسي للسيد علي.

المعاهدة البريطانية - المصرية لعام ١٩٣٦ :-

فشلت المحاولات قبل عام ١٩٣٦ في التوصل إلى معاهدة بريطانية - مصرية حول قضية وضع السودان إذ كانت مصر تريد عودة السودان إلى وضعه السابق كإقليم مصري، بينما احتفظ البريطانيون بوجهة نظرهم القائلة بأنه تبعاً لمعاهدة السودان لعام ١٨٩٩ تمت إقامة حكومة مستقلة ذاتياً كان للبريطانيين فيها سلطة الإدارة ورفاه الشعب السوداني، ونتيجة للموقف السياسي الدقيق في العالم في الأعوام ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وخاصة الحملة الإيطالية في الحبشة^{٦٧}، فقد أجريت محادثات بين مايلز لامبسون، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، والنحاس في الإسكندرية بين ٢٧ تموز و ٢ آب عام ١٩٣٦ نتجت عنها مسودة معاهدة بريطانية - مصرية، كانت البنود السودانية في المعاهدة تقوم على مبدأ أن الهدف من الإدارة في السودان وهدف كلتا الحكومتين هو رفاهية الشعب

السوداني، وتستمر الإدارة في ظل الحاكم العام حسب اتفاق عام ١٨٩٩ ، ويقوم الحاكم العام بتعيين وترقية المسؤولين، كما أن الحاكم العام يختار المرشحين من الجانبين البريطاني والمصري للمناصب التي لا يوجد سوداني مؤهل لاحتلالها، وتكون القوات المصرية موجودة للدفاع عن السودان كما لا يتم تحديد الهجرة المصرية إلا إذا تطلب النظام العام أو الاعتبارات الصحية تحديدها^{٦٥}. ولأن المعاهدة كانت ذات فائدة لمصر في جوانب داخلية كثيرة فقد وافقت عليها الحكومة فتم التوقيع عليها في ٢٦ آب، لكنها سمحت ببقاء المسألة السودانية دون حل في ذلك الوقت^{٦٥}.

في برقية إلى السيد لامبسون، علق نائب الحاكم على الموقف الأولي في السودان تجاه معاهدة عام ١٩٣٦^{٦٥}، وباستثناء الشمال، فإن الفكرة في الأقاليم، بقدر ما هي عليه في ذلك الحين، كانت تفضل الوضع القائم، وكان الشمال يرغب في المحافظة على روابطه التاريخية مع مصر ولم يكن ليعارض المعاهدة التي تبقى على مصالحه دون مساس.

لم يعرب السيد علي عن رأيه بالمعاهدة بشكل علني لكنه كان معارضاً لها، فهو لم يكن يريد أن يرى ممارسة النفوذ المصري في إدارة البلاد، جزئياً بسبب كونه محافظاً ومعارضاً للتغيير ولكن أيضاً لأنه كان قلقاً حول مركزه الخاص كزعيم ديني وخشيتته من أن الروابط الوثيقة مع مصر سوف "تعجل بشكل لا مفر منه في تحضر السودان وتخفيض ضرائب الفقهاء المحليين- والتي هي ادعاؤه الوحيد بالسلطة"، وبنفس القدر كان السيد علي قلقاً من أن تدخلاً مصرياً متزايداً في شؤون السودان سوف يستغل من قبل السيد عبد الرحمن لأغراضه الخاصة. لقد كان الزعيم المهدي منتهزاً للفرص، وعلى الرغم من أنه أنكر أن تلك هي المسألة، فقد كان مستعداً لاستخدام أي تغيير في النظام القائم من أجل مصلحته الخاصة. وقد رحب التجار بالمعاهدة، كما هو متوقع، للفرص التجارية التي تترتب على تحديد الصلة مع مصر، فعودة القوات المصرية ستزيد من الدخل كما أن التجار كانوا يأملون بتوظيف رؤوس الأموال من قبل المصريين في المشاريع الزراعية. كان

المستخدمون الحكوميون يخشون أن يشغل المصريون وظائفهم وكانت لهم مآخذهم من ان فرص الاستخدام ستقدم إلى المصريين على حساب السودانيين. وكانت وجهة نظر الطلبة والعاطلين هي أن الترتيبات الجديدة قد تقدم لهم بعض الفائدة^{٦٥}. وعند توقيع الاتفاقية، فإن الانتلجنسيا لم تكن، حسب وجهة نظر نائب الحاكم العام، قلقة بشكل كبير حول المعاهدة ولا يبدو أنهم كانوا يعرفون بما ذا يفكرون^{٦٥}. ولكن في أيلول أشار التقرير الشهري لمخابرات السودان إلى ازدياد القلق حول المعاهدة، وبشكل عام فقد اعترف أن النشاط المصري في السودان بالرغم من كونه محدوداً فقد كانت هناك خشية من إمكانية أضعاف الهوية السودانية المستقلة، وتبعاً لهذا التقرير فقد كان رد الانتلجنسيا على بنود المعاهدة متميزاً بتقوية الشعور القومي ومطالباً بأن يكون للسودانيين صوت في تسوية شؤونهم الخاصة، وبالمقابل فقد أدى ذلك إلى دعوات لانتخاب هيئة تمثيلية سودانية تعترف بما الحكومة، كان الغرض من هيئة كهذه هو حماية البلاد ضد التغلغل المصري وتنظيم جبهة سودانية، وكان يخشى من احتمال استخدام الأموال المصرية للاستيلاء على المدارس الأهلية ومدارس الأحفاد غير الحكومية. وشعر السيد علي بهذه الخشية أيضاً ولفت الأنظار إلى استغلال المصريين للتعليم والدين، وقد زعم أن الحكومة ستجد صعوبة في مقاومة عروض المال المصري لبناء الجوامع ومدارس الجوامع و"شراء" معهد أم درمان، ان المساعدة المصرية ستمول دراسة الطلاب السودانيين في أوروبا وستمنحهم الفرص التي اهتموا الحكومة في السودان لعدم تقديمها إليهم^{٦٥}. وكان السيد علي قلقاً من تأثيرات المعاهدة لكن الحكومة كانت ترى في ذلك الوقت أن ليس "ممكناً" تقدير تأثيرات النفوذ السياسي والثقافي المصري على الأطراف المتنافسة والقطاع المهم الأكثر عدداً من السكان الأصليين الذين يتبعون الطوائف الصغيرة أو الذين احتفظوا حتى الآن بموقف محايد^{٦٥}.

بالرغم من أن الثقة بالحكومة لم تضعف ، فقد كانت تطلعات السودانيين فيما يتعلق ببلدهم في صعود وكانت إحدى النتائج الكبيرة للمعاهدة هي "وضع الحركة القومية السودانية على الخارطة السياسية"^{٦٥}. وشعر السودانيون بالامتعاض من حقيقة أنه قد تم التوصل للمعاهدة دون الرجوع إلى رأي السودانيين حول وضع السودان واحتمال مشاركة المصريين في الإدارة بإقصاء السودانيين^{٦٥}.

في اجتماع في عام ١٩٣٦ مع الحاكم العام ، ارتأى نيوبولد عدم وجود تشاور كثير بصدد ما يحتاجه السودانيون من معلومات وأنه يجب نشر التصريحات حول سياسة الحكومة في النوادي السودانية، وقال السيد ونتر، سكرتير التعليم ، أنه يتوقع الكثير من الحكومة لتوفير الفرص التعليمية للسودانيين لكي يتمكنوا من التنافس مع المصريين على المناصب^{٦٥}.

استغل السيد عبد الرحمن فرصة المشاعر السياسية للسودانيين في أم ردمان والمدن الأخرى ليعرض القضية الوطنية، وبالرغم من عدم إظهاره شخصياً أية مؤشرات تدل على عداوته لسريطانيا، فإن "جوقة السيد عبد الرحمن عزفت بصوت أعلى من جوقة منافسه"^{٦٥}.